

الفرع الرابع : أهمية الميزانية العامة : تكتسي الميزانية العامة للدولة أهمية كبيرة ، حيث تظهر هذه الأخيرة في الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

أولاً: الأهمية السياسية للميزانية العامة : لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة و إيراداتها ، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في البلدان ذات الأنظمة النيابية ، حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة حتى يعتمد مشروعها من طرف البرلمان ، و هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة ، و على سياستها الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و الميزانية تكون المرآة العاكسة لها⁽¹⁾.

ثانياً: : الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة : من أهم المجالات التي تسعى الميزانية العامة للتأثير فيها هو المجال الاجتماعي ، حيث تعد كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، و ذلك باستخدام الأدوات الضريبية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل ، و هو ما يسمى بسياسة الإعانات و إزالة التفاوت بين طبقات المجتمع ، و ذلك بفرض الضرائب التصاعدية على رؤوس الأموال الكبيرة و على أصحاب الثروات و الشركات ، و تستخدم هذه الحصيلة في دعم السلع الاستهلاكية و التعليم و الصحة و إعانة الفئات المعوزة ذات الدخل المرتفع .⁽²⁾

⁽¹⁾ (رابحي بوعبد الله ، (دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة) ، مجلة المعيار ، ، المركز الجامعي تيسمسيلت ، العدد 18 ، ص 302.

⁽²⁾ (بن بريح ياسين ، (آليات الرقابة المالية على الميزانية العامة) ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 10 ، جامعة البليدة 2 ، ص 228.

ثالثا: : الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة : تعتبر الميزانية العامة أداة مساعدة في توجيه الاقتصاد الوطني ، حيث لم تعد الميزانية العامة مجرد أرقام و كميات كما كانت في المفهوم التقليدي ، بل لها آثار في كل من حجم الانتاج القومي و في مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع و قطاعاته . حيث تؤثر الميزانية العامة في هذه القطاعات و تتأثر بها ، فغالبا ما تستعمل الدولة الميزانية العامة بعناصرها من نفقات و إيرادات لإشباع الحاجات العامة التي يهدف النشاط الاقتصادي إلى تحقيقها . (3)

الفرع الخامس : التميز بين الميزانية العامة و الصور الأخرى من الميزانيات : من أجل التعرف أكثر على مفهوم الميزانية العامة للدولة ، نحاول في ما يلي التميز بين الميزانية العامة للدولة و بعض الصور الأخرى من الميزانيات .

أولا: : التميز بين الميزانية العامة و الميزانية الخاصة : سبق و أشرنا إلى أن الميزانية العامة للدولة تتضمن تقديرا لأرقام الإيرادات و النفقات العامة لفترة قادمة من الزمن تقدر بسنة واحدة ، و لا تأخذ الميزانية العامة الصفة القانونية و الإلزامية للتنفيذ إلا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها ، أما الميزانية الخاصة فهي تتضمن أرقام حقيقية فعلية عن فترة سابقة تقدر بسنة ، تبين المركز المالي للمشروع و ما يمتلكه من أصول و ما له من ديون و ما عليه من التزامات في آخر كل سنة .

ثانيا : التميز بين الميزانية العامة و الحساب الختامي (تسوية الميزانية) : تتشابه الميزانية العامة للدولة و الحساب الختامي في أن كليهما يعالجان موضوعا واحد و هو إيرادات و نفقات الدولة عن مدة سنة غالبا ، إلا أن الحساب الختامي للدولة يختلف عن الميزانية العامة من حيث أن الحساب الختامي للدولة يتمثل في بيان ما قامت الدولة بإنفاقه

(3) فاطمة محبوب و أسامة سنوسي ، (الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة للدولة) ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، المجلد 02 ، العدد 01 ، المركز الجامعي ميله ، ص 201.

مالية عامة محاضرة رقم 17

و ما حصّلته من إيرادات فعلياً خلال سنة منقضية ، عكس الميزانية العامة التي تتضمن تقديراً لأرقام الإيرادات و النفقات العامة لفترة قادمة من الزمن تقدر بسنة واحدة . (4)

ثالثاً : التمييز بين الميزانية العامة وقانون المالية : تشكل الميزانية العامة من مجموع النفقات و الإيرادات ، أي أنها مجموعة حسابات ، في حين أن قانون المالية يرخّص بتنفيذ هذه النفقات و الإيرادات ، و بالتالي فهو الذي يقوم بتحويل الميزانية من مجرد وثيقة إلى قانون ملزم التطبيق ، بمعنى أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لانجاز الموازنة ، و لا يمكن اعتماد و تنفيذ الميزانية إلا من خلال قانون المالية لأن إجازة الميزانية تتم من البرلمان في شكل قانون . (5)

(4) زهير أحمد قدورة ، مرجع سابق ، ص 210.

(5) باخويا دريس ، مرجع سابق ، ص 189.